بينه وبين العدم تقابل الشي والاخص من نقيضه لان نقيض
الوجود بعد العدم لا وجود بعد عدم وهو صادق بالعدم
و بالحال اذ لا تتصف بالوجود بل بالثبوت واعلم ان عطف
الحدوث وطرو العدم على القدم بالنظر لتسلط الاستحالة على
كل من عطف الخاص على العام او اللازم على الملزوم لان استحالة
العدم عليه تعالى تستلزم استحالة الحدوث وطرو العدم
لان الاول في قوة قضية كلية قائلة لا عدم يثبت له
تعالى ولا سابقا ولا لاحقا ولا شك ان هذا اعم من استحالة
العدم السابق والعدم اللاحق ومعلوم ان استحالة العدم
مساوية لوجوب الوجود فيكون وجوب الوجود
مستلزما لوجوب القدم والبقا فعطفهما عليه من عطف
اللازم على الملزوم والعام على الخاص وليس المراد بالعام
الكلي وبالخاص الجزئي المندرج تحته حتى يرد ان ذلك
لا يصح هنا لان الوجود نفسي وما بعده سلبيات بل المراد
بالعام كثير الافراد وبالخاص قليل الافراد ولا شك ان وجوب
الوجود محتمل لفردين وهما عدم قبول الانتفا سابقا
ولاحقا ووجوب القدم فرد واحد فقط وهو عدم
قبول الانتفا سابقا والبقا عكسه فينفرد وجوب الوجود
عن كل واحد في الاخر وقد تقدم التنبيه على ذلك
قوله عبارة عن التجديد الاولى ان يقول عن التجدد
لان التجديد تفسير للاحداث الذي هو فعل الفاعل فهو
من اوصاف الشخص المجدد بخلاف التجدد فانه تفسير
للحدوث الذي هو من اوصاف المتجدد اي الحادث ولو قال
عبارة عن الوجود بعد عدم لكان اولى لانه المعنى الحقيقي
للحدوث بخلاف التجدد المذكور فانه معنى مجازي له

والحدوث عبارة عن التجدد
فيستلزم سبق العدم والقدم عبارة عن
عدمه اوله والبقاء عبارة عن عدم
اللاحق للوجود والفنا
نفي العدم وهو
وطرو العدم
عبارة عن ثبوت
اللاحق للوجود

فهو

فهو تعريف له بالمعنى الاعم والحاصل ان الحدوث
حقيقة في الوجود بعد عدم ويطلق مجازا على التجدد بعد عدم
الشامل للوجود والحال فاطلاقه على ما يتم الامرين
مجاز لان الحادث كما في المواقف حقيقة في الموجود
بعد العدم فيكون الحدوث هو الوجود بعد العدم **قوله**
وكذا طرو العدم نقيض البقا فيه نظر بل هو من مقابله الشي
والمساوي لنقيضه لان نقيض طرو العدم لا طرو عدم
وهو مساو للبقا الذي هو نفي العدم الطاري على ما سيأتي
قوله فيلزم اي الحدوث سبق العدم اي العدم السابق
فهو في قوة قولك عدم فيكون نقيض القدم الذي هو عبارة
عن نفي العدم لان التقابل بين النفي والاثبات تناقض
كما سيذكره فالتناقض بينهما باعتبار ما يلزم الحدوث
من العدم الذي هو نقيض بلا عدم المساوي لنفي العدم
الذي هو بمعنى القدم وفيه نظر لان مقتضاه او مجرد
مقابلة الاثبات للنفي ولو كان ذلك النفي باعتبار كونه
بمعنى اللفظ كما هنا تكفي في التناقض وليس كذلك بل لا بد
فيه من التصريح بالاثبات والنفي كقولك عدم لا عدم
ووجود لا وجود وزيد لا زيد وزيد قائم زيد ليس بقائم
فلا يلزم من المنافاة بين الامرين ان يكونا نقيضين
اذ هي اعم وهو اخص لانه لا بد فيه من التصريح بالنفي
والاثبات كما مر ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص
والحاصل ان في كلامه مناقشة من ثلاثة اوجه
الاول ان تعريفه الحدوث بالتجديد الى اخره تعريف بالاعم
الثاني ان المناسب ان يقول التجدد لا التجديد
الثالث انه جعل بين القدم والحدوث تناقضا باعتبار

Copyright © King Saud University